جمهورية مصر العربية .

معهد التخطيط القومى.

الدراسات العليا.

عنوان البحث باللغة العربية .	الزياده السكانيه وتأثيرها على المنظومة التعليمية فى مصر.
عنوان البحث باللغة الانجليزية.	Population increase and its impact on the educational system in Egypt.
إعداد الباحث:-	محمد نصار أبو ضيف محمد
إشراف:-	أ . د زينات طبالة

لإستكمال متطلبات

الحصول على الماجستير "التخطيط للتنمية المستدامة"

المحتويات.

1-مقدمة البحث ص2-14

2-صياغه المشكلة البحثية.....ص15

3-الاهداف البحثية ص16

4-التساؤلات أو الفروض البحثية.....ص16

5-أهمية البحث.....ص17

6-**حدود البحث.....ص18**

7-**الأسلوب العلمى والمنهج البحثى.....ص18**

8-**الدراسات السابقة.....ص18**

9-الفصل الاول:- لماذا التعليم مهم؟؟؟.....ص19-28

10-الفصل الثانى:- أزمة التعليم الحكومى والخاص فى مصر في ظل الزيادة المرتفعة للسكان.. ص29-32

11-الفصل الثالث:- كيف يمكن النهوض بالتعليم في مصر في ظل تزايد أعداد السكان؟.....ص33-35

12-الفصل الرابع:- مشاكل التعليم فى مصر فى ظل الزياده السكانية .. وكيف يبدو المستقبل ؟... ص36-40

13-المراجع والملاحق.....ص41-

مقدمه البحث-:

مما لا شك فيه بأن الزيادة السكانية المتسارعة فى مصر بهذا الشكل تمثل خطراً كبيراًعلى جودة وكفاءة التعليم فى مصر وتبنى الدولة خطة طموحة من أجل السيطرة على الزيادة السكانية، وذلك بالتعاون مع عدد كبير من الوزارات والجهات المعنية لوضع معدلات نمو السكان في المستوى الطبيعى والمرغوب فيه .

حيث بالطبع يعد التعليم في مصر من أهم الشؤون الذي يجب الإهتمام بها، ومن خلال هذا البحث عن التعليم في مصر، نود أن نوضح إن التعلم أهم شيء في الوجود، حيث إن به يمكننا أن نتحدى المستحيل كما يمكننا أن نتقدم ونزدهر ويبعدنا عن التخلف والجهل. كما إنه يزيد من ثقافتنا و تحضرنا على جميع المستويات المختلفة، ونوضح إن التعليم هو من الأساسيات الضرورية التي تعمل على تقدم الحضارة وازدهارها. فلا يوجد في دولة جاهلة تقدم وحضارة وازدهار، حيث إن التعليم كما إنه ينور العقول. فهو أيضاً ينور المدن بأكملها وينور الحياة، فالعلم نور يشع على صاحب العلم، وعلى من حوله، ونود القول إنه يجب أن يحصل الجميع على تعليم جيد، نظراً لمدى التنافسية بين الأشخاص، كما إن التعليم مهم جداً حيث يساهم في الحصول على أعلى المناصب، كما إنه يعمل على خلق فرص مستقبلية جيدة. علاوة على إن التعليم يزيد من قوة العقل، كما يزيد من المهارات الاجتماعية، وذلك عن طريق زيادة مستوى المعرفة، كما إن التعليم يفتح أبواب الحصول على فرص جديدة، كما يجعل الفرد يحصل على شيء مختلف عن الآخرين. كذلك علاوة على إنه يعمل على تقليل التحديات الصعبة في الحياة، كما يعمل على تعزيز المعرفة، وذلك من خلال فترة دراسة الفرد، وتكمن أهمية التعليم في تقدم الحضارة والمجتمعات، حيث إن

القضاء على التخلف يساعد على تنمية العقول. حيث إنه يعمل على تنوير العقول، ويعمل أيضاً على تنوير المدن والمجتمعات بأكملها، والتعليم من أهم الأساسيات التي تحتاجها الدول النامية، فلا يوجد بلد متقدمة إلا بالتعليم، لهذا نجد الدول المتقدمة تعمل على تنمية عقول الشباب.

وموقف الدين الإسلامى من التعليم واضحاً وجلياً ،ويحثنا على التعليم، ولم يقتصر الأمر على ذلك فحسب ، وإنما أمرنا الدين الاسلامى ديننا الحنيف ،على السعى وراء طلب العلم ، وليس فقط القراءة والكتابة، كما يجب تعلم كل شيء عن الحياة، ولقد أمرنا الله بالعمل في العديد من الآيات القرآنية. حيث قال الله تعالى (اقرأ باسم ربك الذي خلق)، والكثير من الآيات المختلفة التي تحثنا على التعليم وعن أهمية العلم ،وأوصانا الرسول (صلى الله عليه وسلم) بأهمية التعليم أيضاً، وحثنا على تعليم أولادنا وذلك لأهمية التعليم. حيث إن التعليم يعمل على النمو وتقدم المجتمعات، كما إنه يعمل على الرقي والتحضر. كما قد أوضح الرسول (صلى الله عليه وسلم)، أهمية التعليم في الكثير من الأحاديث النبوية الشريفة. حيث قال (ومن سلك طريقاً يلتمس فيه علماً، سهل الله له طريقاً في الجنة). والكثير من الأحاديث النبوية الشريفة التي تحثنا على التعليم. إصلاح التعليم في مصر يجب على وزارة التربية والتعليم أن تقوم بتطوير المناهج الموجود، منذ الكثير من السنوات الماضية. حيث إن المناهج أصبحت في حالة من الجمود.

كما يجب على وزارة التربية والتعليم أيضاً، أن تقوم بمتابعة الطلاب داخل الفصل وكيفية تربيتهم وأسلوبهم مع المدرسين. كما يجب عليها أن تتابع المدرس في عدم استغلال الطالب، وعدم إجباره على دخول الدروس الخصوصية المختلفة. والتي

تجعل الطالب يعتمد عليها بشكل كلي، وبالتالي لا يذهب إلى المدرسة ،ومن خلال واقع التعليم في مصر نجد إن التعليم في مصر، يحتاج إلى الجهود المختلفة من وزارة

التربية والتعليم، حيث إنها يجب أن تقوم بمتابعة المدرسين بصفة منتظمة، حتى تتأكد من عدم استغلال المدرس للطالب، كذلك متابعة الطلاب في التربية وطريقة أسلوبهم مع المدرس، كما يجب أن يتم منع الدروس الخصوصية، وواقع التعليم في مصر من الوقائع الهامة التي يجب، أن يتم الوقوف عندها، حيث إن التعليم هو سبب التقدم أو السبب في نمو الدول، فالتعليم هو الذي يحدد مستقبل بلادنا الحبيبة، لذا يجب الاهتمام به، ويجب أن يحصل الطالب على تعليم ونمو معرفي وثقافي جيد، كما يجب على المدرس أن يساعد الطالب في الحصول على هذا، والتعليم في مصر ينقسم إلى الابتدائية والإعدادية والثانوية، ثم بعد ذلك يقرر الطالب هل يكمل في معهد من المعاهد التي هي سنتين فقط ، أم أن يكمل في الجامعة التي محتواها أربعة سنين، ومن الممكن أن يقوم الطالب بعد الجامعة استكمال الماجستير والدكتوراه والدراسات العليا، والتي تجعله يتطور في هذا المجال، وهذا هو واقع التعليم في مصر.

ويرصد الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء، أهم التأثيرات الزيادة السكانية المتوقعة على قطاع التعليم، مع استمرار معدلات الزيادة في عدد السكان لنفس معدل الخصوبة الحالي دون جهود مثمرة حقيقية، حيث توقع الجهاز أن يصل عدد السكان إلى 192 مليون نسمة في عام2052 ، أما في حالة تكثيف جهود الدولة الشاملة لخفض معدل الخصوبة سيصل عدد السكان إلى 143 مليون نسمة في نفس الفترة أي بفارق 50 مليونا وهو يساوى سكان عدة دول.

(المصدر الجهاز المركزى للتعبئه العامة والإحصاء)

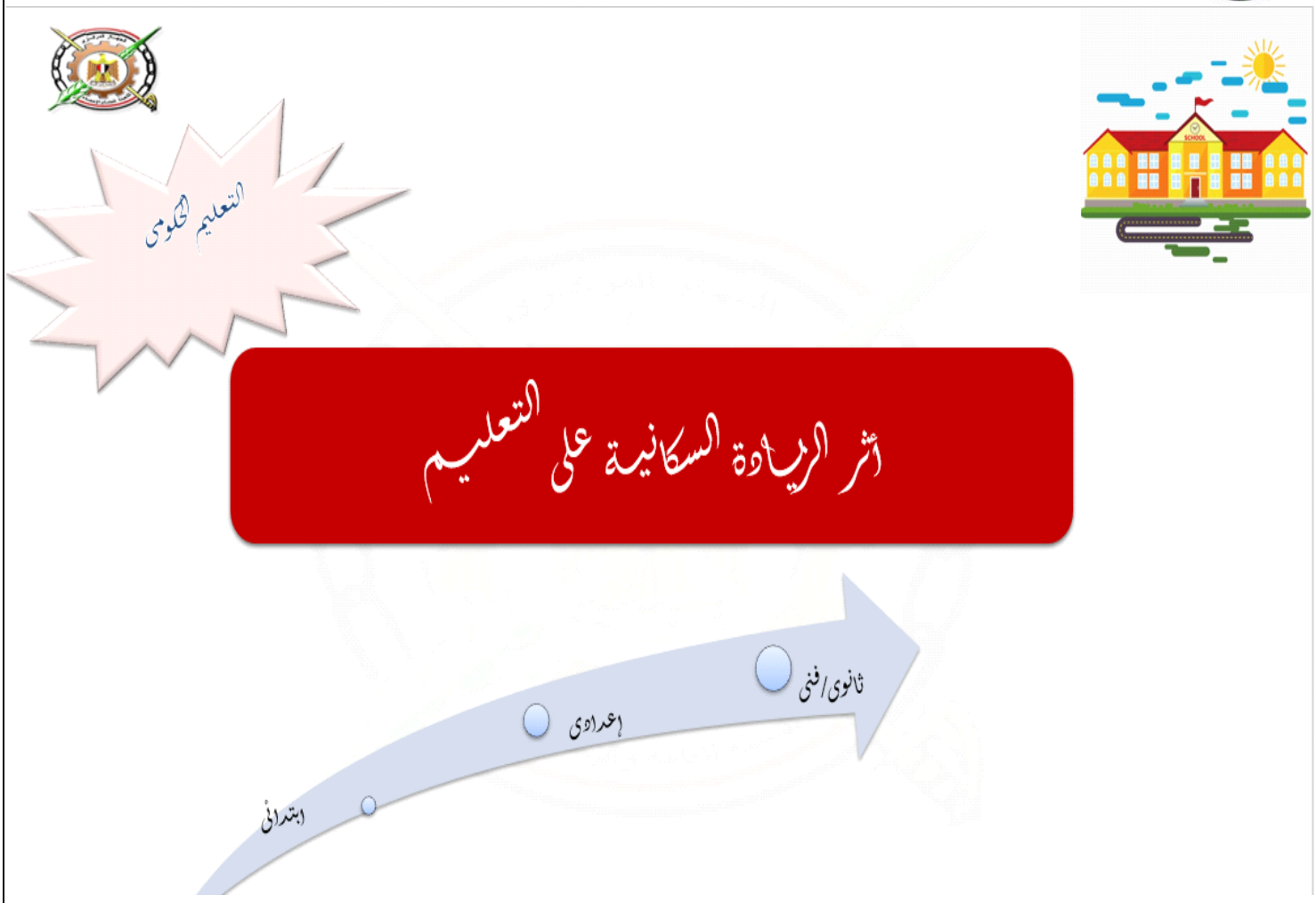

أثر الزيادة السكانية على التعليم:

يصل عدد الطلبة حاليا نحو 20 مليون طالب، وعدد المدرسين إلى 964 ألف مدرس، وعدد المدارس إلى 37 ألف مدرسة، وإذا استمر معدل الإنجاب الحالي 3.4 طفل لكل سيدة حتى عام 2052 سيصل عدد سكان مصر إلى 192 مليون نسمة، وبالتالي سيصل عدد الطلاب إلى 38 مليون طالب، وسيتطلب هذا العدد وصول عدد المدرسين إلى 1.816 مليون مدرس وعدد المدارس إلى 70 ألف مدرسة.

أما في حالة تراجع معدل الإنجاب إلى 2.1 طفل لكل سيدة حتى عام 2052 سيصل عدد السكان إلى143 مليون نسمة وبالتالي يصل عدد الطلاب إلى 24 مليون طالب، ويصل عدد المدرسين إلى 1.143 مليون مدرس وعدد المدارس إلى 47 ألف مدرسة.

وبمقارنة التوقعات بين المستويين يتضح أن خفض معدل الإنجاب لـ 2.1طفل لكل سيدة سيؤدى إلى انخفاض توقعات عدد الطلاب بنحو 14 مليون طالب، وانخفاض عدد المدرسين بحوالي 700 ألف مدرس، وانخفاض عدد المدارس بحوالي 23 ألف مدرس.

التوزيع الجغرافي غير المتوازن للسكان:

ورصد جهاز الإحصاء أهم الأسباب التي تعكس حجم أزمة الزيادة السكانية، إنه رغم أن المساحة الكلية لمصر حوالي مليون كيلو متر مربع، إلا أن السكان يرتكزون في 7.8% من جملة المساحة الكلية في الشريط الضيق لوادى النيل والدلتا، ويترتب على ذلك أن مصر أصبحت تعاني كثافة سكانية عالية في المناطق المأهولة.

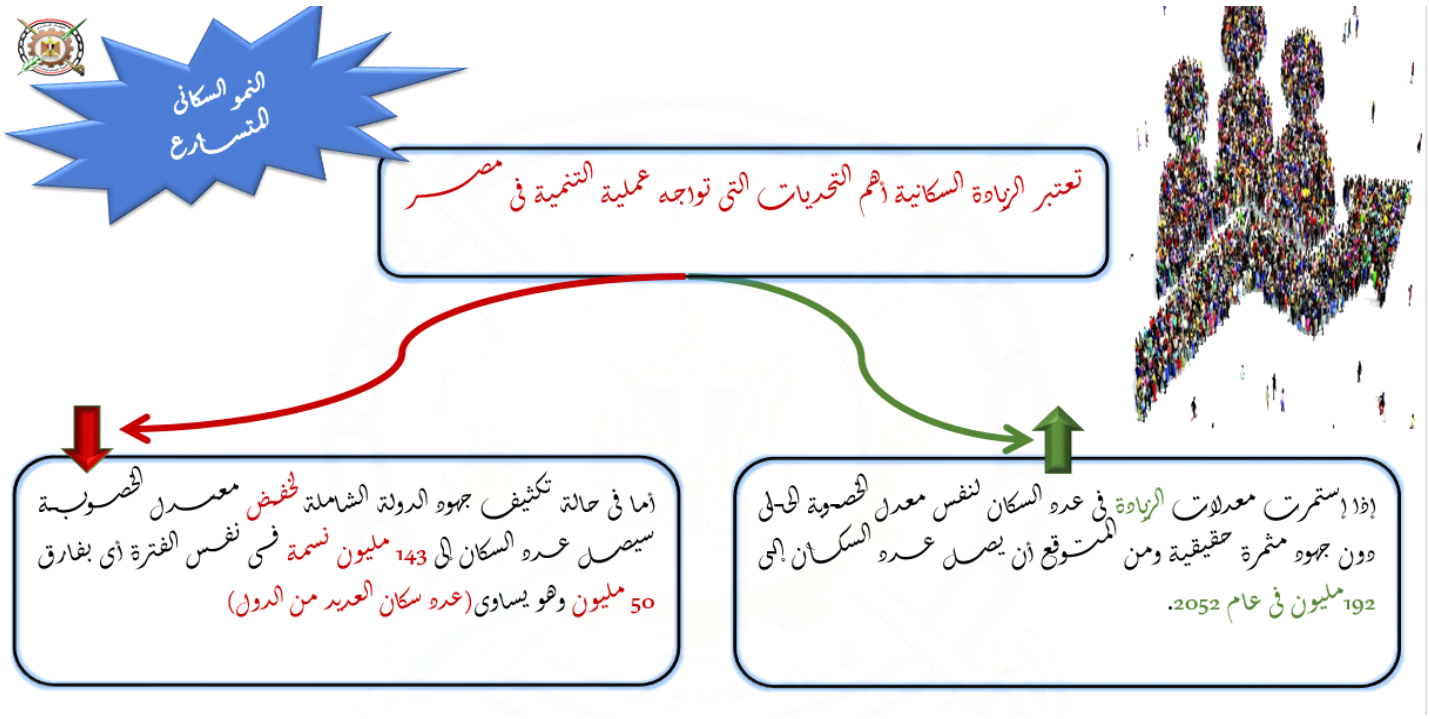

(النمو السكاني المتسارع)

إنخفاض الخصائص السكانية:

تؤدي الزيادة السكانية إلى تراجع الخصائص السكانية المختلفة مثل ارتفاع معدل الأمية والتسرب من التعليم، وبالتالي ارتفاع نسبة البطالة وارتفاع معدلات الفقر، وبالنسبة للآثار المترتبة على الزيادة

السكانية تتمثل في انتشار العشوائيات في المدن الكبرى، عدم التوازن الجغرافي في التنمية الاقتصادية، وعدم العدالة في توزيع السلع والخدمات، بالإضافة إلى ضعف الاستثمارات في المحافظات النائية والصعيد، وزيادة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية، وانخفاض نصيب الفرد من المياه والخدمات التعليمية والصحية، وزيادة الضغط على المرافق والخدمات.

2020 فى مليونا 23 إلى 2015 فى مليونا 19 من التلاميذ أعداد ارتفاع

وقد أعلنت وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى، فى إحصائية رسمية لها، زيادة فى أعداد المدارس الحكومية، والفصول والطلاب، حيث أوضحت الوزارة أن عدد المدارس فى العام الدراسى،2015 ،2016 ، وصلت إلى 52022 مدرسة، بإجمالى فصول473568 ، وفى العام الدراسى2016 ،2017، زاد عدد المدارس ليصل إلى 52664، كما تطورت وزادت الأعداد لتصل إلى 53587 فى العام الدراسى2018 ، بينما وصل عدد المدارس إلى 55214 فى العام الدراسى2019 ، وارتفعت هذه الأعداد فى العام الدراسى2020 ، لتصل إلى 56569 مدرسة.

وأوضحت وزارة التربية والتعليم أن عدد الطلاب فى المدارس بمرحلة التعليم قبل الجامعى فى جميع نوعياته ارتفع من19929587 ، فى العام الدراسى 2015،2016، ليصل إلى 23567060 طالبا، فى العام الدراسى2019 ،.2020

وانطلقت الدراسة بالترم الثانى 8 فبراير الجارى، حيث شهدت بداية الفصل الدراسى الثانى، حضورا مرتفعا من جانب الطلاب متحدين أى شائعات حول ظهور أمراض وأوبئة مثل كورونا وغيرها، وشهدت الدراسة مراسم طابور الصباح وتحية العلم والنشيد الوطنى، فيما واصلت قيادات وزارة التربية والتعليم والتعليم الفنى المرور على المدارس لمتابعة انضباط الدراسة واستقرار العملية التعليمية فى ثانى أيام الفصل الدراسى الثانى.

وأكد الدكتور رضا حجازى نائب الوزير لشئون المعلمين، على ضرورة التأكيد على وصول الكتب لكل المدارس، والتأكد من انتظام الجدول الدراسي، وسد العجز فى المعلمين، وتدريب المعلمين وفق لشروط محددة لضمان جودة التدريب، موجهًا بضرورة الالتزام بما ورد من تعليمات بالكتاب الدورى رقم (9) بتاريخ 19/9/2019 الصادر عن الدكتور طارق شوقى وزير التربية والتعليم؛ لضمان حسن سير واستقرار العملية التعليمية.

وكان الدكتور طارق شوقي وزير التربية والتعليم والتعليم الفني، أكد أن منظومة تطوير التعليم في مصر من أكبر المشاريع القومية لإعادة الدولة على خريطة التصنيفات الدولية المتقدمة، مشيرا إلى أن عام 2019 كان عام التتويج لجهود الرئيس عبد الفتاح السيسي لتطوير منظومة التعليم والتي بدأت عام 2014 منذ توليه الرئاسة وإطلاقه مبادرة" نحو مجتمع مصري يتعلم ويفكر ويبتكر."

وقال" شوقي "في حوار مع وكالة أنباء الشرق الأوسط، إن إنشاء بنك المعرفة المصري عام 2016 كان أول ثمار هذه المبادرة، موضحا أن فكرته بنيت على أساس تكوين محتوى معرفي عالمي في جميع المجالات ولكافة الأعمار باستخدام التكنولوجيا مع إتاحة مصادر المعرفة لـ 100مليون مصري وبدون أي تكلفه

عـدد سكـــــان مـصـر

102,734,646 الآن

السبت 11 ديسمبر 07:56 2021 ص حسب توقيت القاهر

محافظة القـاهـــــرة	10,091,487
محافظة الجيـــــــزة	9,314,474
محافظة الشرقيـــــة	7,739,675
محافظة شمال سيناء	450,528

صياغه المشكله البحثيه-:

مما لا شك فيه بان الزيادة السكانية المتسارعة في مصر بهذا الشكل تمثل خطراً كبيراً علي جوده وكفاءه التعليم في مصر ،وتبنى الدولة خطة طموحة من أجل السيطرة على الزيادة السكانية، وذلك بالتعاون مع عدد كبير من الوزارات والجهات المعنية ،لوضع معدلات نمو السكان في المستوي الطبيعي والمرغوب فيه

وأهم التأثيرات الزيادة السكانية المتوقعة على قطاع التعليم، مع استمرار معدلات الزيادة في عدد السكان لنفس معدل الخصوبة الحالي دون جهود مثمرة حقيقية، حيث توقع الجهاز أن يصل عدد السكان إلى 192 مليون نسمة في عام 2052، أما في حالة تكثيف جهود الدولة الشاملة لخفض معدل الخصوبة سيصل عدد السكان إلى 143 مليون نسمة في نفس الفترة أي بفارق 50 مليونا وهو يساوى سكان عدة دول.

(المصدر الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء)

الأهداف البحثيه-:

الهدف الرئيسي-:

الوقوف علي الاضرار الناتجه عن الزياده السكانيه وتاثيرها السلبي علي جوده وكفاءه واتاحه التعليم في جميع المراحل في مصر

الأهداف الفرعية-:

عمل حصر شامل لأعداد الطلاب الملتحقين بالمنظومة التعليميةفي مصر مما يساعد لاحقا المخطط في اعداد الخطه الصحيحه ومعرفه احتياجات المنظومه التعليميه.

التساؤلات أو الفروض البحثيه-:

التساؤل الرئيسي هل تستطيع المنظومه التعليمه في مصر الاستمرار في تقديم الخدمات التعليميه لجميع المراحل واتاحه التعيلم لكل الطلاب في جميع المراحل رغم ارتفاع معدلات الزياده السكانيه

أهميه البحث-:

تأتى أهمية البحث في الوقوف في اثر الزياده السكانية في مصر وتاثير ذلك غلي المنظومة التعليمية في مصر الامر الذي قد يمكننا من معالجة هذه الزياده من خلال التوعية وغيرها

إعداد الخطط التعليمية علي الوضع الحالي ومعرفة معدلات الزيادة في السكان حتي تكون الخطط التعليمية تتماشي مع الزيادة بهذه المعدلات حتي لا تتاثر جودة وكفاءة وإتاحة التعليم لكل طالب في جميع المراحل التعليمة.

التنبؤ بالخطة المستقبلية للتعليم في مصر

معرفة الأضرار الناتجة عن الزيادة السكانية وتاثيرها السلبي علي إتاحة التعليم وجودتة وكفائتة.

وضوح الرؤية أمام المخطط للتعليم في إعداد الخطة الصحيحة التي تتماشي مع هذه المعدلات فى الزيادة السكانية .

حدود البحث :

سوف يتم بمشيئه الله تطبيق البحث في خلال الفتره من2005-2000 م

الأسلوب العلمى والمنهج البحثى-:

إستخدام المنهج الوصفي لتوصيف الظاهرة محل البحث باعتباره المنهج الاكثر استخداما بين المناهج الاخري

مصادر البيانات-:

بيانات ثانوية سبق جمعها وتسجيلها في سجلات أو نشرها بواسطة الهيئات ووزاره التربية والتعليم والجهات المعنية ،والأبحاث السابقة ، وبيانات من مواقع الإنترنت .

الدراسات السابقه-:

كتاب التعليم في مصر د /فايز مراد مينا

التعليم في مصر بين الواقع والمستقبل / د فايز مراد مينا

كتاب الزيادة السكانية ل إيزي هاول.

الفصل الاول :-

لماذا التعليم مهم.....؟؟؟

لم تعد أهمية التعليم محل جدل في أي منطقة من العالم فالتجارب الدولية المعاصرة أثبتت بما لا يدع مجالاً للشك أن بداية التقدم الحقيقية بل والوحيدة في العالم هي التعليم ، وأن كل الدول التي تقدمت بما فيها النمور الآسيوية قد تقدمت من بوابة التعليم ولذا تضع الدول المتقدمة التعليم في أولوية برامجها وسياساتها.

ولقد تغير جوهر الصراع في العالم الآن حيث أصبح سباق في التعليم ، وإن أخذ هذا الصراع أشكالاً سياسية أو اقتصادية أو عسكرية، فالجوهر هو صراع تعليمي لأن الدول تتقدم في النهاية عن طريق التعليم ، وكل الدول التي تقدمت وأحدثت طفرات هائلة في النمو الاقتصادي والقوة العسكرية أو السياسية نجحت في هذا التقدم من باب التعليم.

وقد ذهبت الكثير من أقوال المشاهير من العلماء والسياسيين إلى التأكيد علي الأهمية الكبيرة للتعليم وعلي الدور الذي يمكن أن يلعبه ، ففي بريطانيا ظل رئيس وزرائها السابق توني بلير يردد طوال حملته الانتخابية وفي مؤتمرات الحزب أن الأولوية في برنامج الحكومة هي التعليم ، والتعليم ، وفي نفس الإطار أكد شيمون بيريز رئيس إسرائيل الحالي في حديث للتليفزيون

الإسرائيلي أنه إذا كانت الدول التي تكرس الدين الإسلامي في الدول القريبة تملك الثروات الطبيعية والبترولية فإننا نستطيع أن نحسم الصراع لصالح إسرائيل عن طريق التعليم ، وعن طريق الثروة البشرية التي نملكها وإتاحة التعليم الجامعي لكل فتي وفتاة في إسرائيل.

ولقد أصبح رؤساء كثير من الدول يعلنون صراحة أن التعليم الأساسي فيها هو التعليم العالى ، وإذا كان التعليم الأساسي هو الركيزة الأساسية في بناء وتكوين وتشكيل مكونات الإنسان العقلية والوجدانية ، وتأهيله للتعامل مع العلم والمعرفة واستيعاب آليات التقدم وتفهم لغة العصر، فإن مواكبة عصر التكنولوجيا فائقة القدرة والمعلوماتية المتصارعة الخطي ، تفرض بل وتحتم ألا يكون التعليم الجامعي والعالي مقصوراً علي الصفوة فقط كما كان من قبل.

ولا يستطيع أي مجتمع تحقيق أهداف التنمية الشاملة ومواجهة متطلبات المستقبل إلا بالمعرفة والثقافة وامتلاك جهاز إعلامي ومهني سليم يتفق ومتطلبات الواقع والمستقبل المنشود في ظل التطورات العلمية وامتلاك التكنولوجيا المتغيرة بصفة مستمرة بأحدث ما يمكن في هذا ، ولن يتم كل ذلك إلا عن طريق العلم والتعليم ، ومما لا شك فيه أن المدارس ، الجامعات من أهم منظمات ودور صناعة العلم والتعليم في العالم علي وجه العموم ومصر علي وجه الخصوص.

ويعتبر النظام التعليمي المصري نظاماً مركزياً خاضعاً لسيطرة الحكومة المركزية في القاهرة ، ويعانى النظام التعليمى المصرى بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات ، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالى التحديث والتنمية الشاملة.

ويهدف هذا البحث إلى التعرف على أهم المشكلات التى تواجه التعليم فى مصر وأهم الحلول المطروحة لتلك المشكلات ، وتقييم جهود الدولة فى مجال إصلاح وعلاج مشاكل التعليم ، وكما يقدم البحث بعض التوصيات التى يمكن الأخذ بها لحل مشاكل التعليم المصرى ، ويتناول البحث

موضوع التعليم من خلال عدة محاور ، هى:

- تحديد مفهوم التعليم.

- تحليل أهمية التعليم.

- عرض موجز للنظام التعليمى المصرى.

- تحديد المشاكل التى تواجه التعليم المصرى ، مع تحليل أسبابها.

- تقييم دور الدولة فى إصلاح وعلاج مشاكل التعليم.

- محاولة أستشراف مستقبل التعليم المصرى.

المحور الأول : مفهوم التعليم

التعليم في أوسع معانيه هو أي فعل أو خبرة لها تأثير على تكوين العقل، والشخصية ، أو القدرة البدنية للفرد ، والتعليم هو العملية التي يتم من خلالها تراكم المعارف والقيم والمهارات من جيل إلى آخر فى المجتمع عن طريق المؤسسات.
وقد وصُف الحق في التعليم بأنه حق من حقوق الإنسان الأساسية منذ عام 1952 ، وتنص المادة 2 من البروتوكول الأول للاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان على أنه " يلزم جميع

الأطراف الموقعة على الاتفاقيةالعمل على ضمان الحق في التعليم. "

وعلى الصعيد العالمي ، ومنظمة الأمم المتحدة والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لعام 1966 يُكفل هذا الحق بموجب المادة 13.

ويختلف مفهوم التعليم عن مفهوم التعلم فالتعلم هو تغيير شبه دائم في سلوك التلميذ نتيجة الخبره والممارسة ، أما إذا اضفنا لهذا المفهوم عنصرين آخرين وهما : تحديد السلوك الذي يجب تعلمه وتحديد الشروط التي يتم فيها هذا التعلم وتهيئة الظروف لذلك ، والتحكم في الظروف التي تؤثر في سلوك التعلم بحيث يصبح هذا السلوك تحت سيطرتنا من اجل تحسينه كماً وكيفاً ، فإن إضافة هذين العنصرين تجعل موضوعنا هو التعليم ، وأما التدريس فهو الجانب التطبيقي التكنولوجي للتعلم والتعليم.

إن التعليم هو بمثابة جهاز المناعة لأية أمة والتعليم الضعيف كجهاز المناعة الضعيف الذى لايستطيع مقاومة الفيروسات التى تهاجم جسده فيقع فريسة لهذه الفيروسات التى تتكالب عليه من كل حدب وصوب حتى يسقط صريعاً وهكذا جسد الأمة إذا ضعف تعليمه ضعفت مناعته وأصبح عرضه لفيروسات الغزو الثقافى والفكرى وسقط فى براثن تيارات الانحلال والتفكك.

المحور الثانى : أهمية التعليم:-

مما لا شك فيه أن أهمية التعليم لا يمكن تجاهلها من قبل أي دولة ، وفي عالم اليوم أصبح التعليم ضرورة قصوى لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لأي دولة ، ولا يخفى على أحد

فى عصرنا هذا أهمية التعليم والتعلّم وخاصة بالنسبة للدول النامية حيث يعتبر الجهل والتنمية والهوية ثالوث المشكلة بالنسبة لتلك الدول ، لهذا يمثل التعليم محوراً أساسياً للنهوض بهم.

وقد أولى الإسلام أهمية كبيرة إلى التعلم ففي معركة بدر التي أنتصر فيها المسلمين وقاموا بأسر عدد من الكفار وكان بعضهم يجيد القراءة والكتابة ، فعرض الرسول على الأسرى لكى يتم اطلاق سراحهم أما أن يعلموا عشرة من المسلمين القراءة والكتابة أو أن يدفعوا الفدية وكانت هذه هي المدرسة الأولى في تاريخ الإسلام التى أنشأها الرسول نفسه.

خلاصة الأمر يمكن القول أن التعليم يلعب دوراً إيجابياً وحيوياً فى حياة كل من الفرد والمجتمع ، ذلك كما يلى:

أهمية التعليم بالنسبة للفرد

محو أمية الفرد.

تزويد الفرد بمعلومات فى شتى المجالات ، وجعل الفرد منفتح على الثقافات الأخرى والعلوم الحديثة.

زيادة قدرة لفرد على التفكير والابتكار وسعة الأفق.

زيادة ثقة الفرد بنفسه ، وأبعاده عن الأفكار والتيارات المتطرفة.

زيادة فرص الفرد على تحسين وضعه الاجتماعى من خلال تحسين الوضع الوظيفى.

أهمية التعليم بالنسبة للمجتمع:-

يساعد التعليم على نمو الأفراد اجتماعياً ، وبالتالى فهو يزيد فرص الحراك الاجتماعى بين أفراد المجتمع وطبقاته.

مساعدة المجتمع على استغلال موارد الثروة المتاحة بالبلاد بسبب اتاحته للقدرات البشرية القادرة على ذلك.

خفض معدل النمو السكانى فهناك علاقة وثيقة بين الأمية والمشكلة السكانية.

زيادة درجة الوعى الصحى فى المجتمع حيث يؤدي الجهل بالقراءة والكتابة إلى إهمال أبسط القواعد الصحية ، الأمر الذي يَسهل انتقال أمراض خطيرة مثل الملاريا والكوليرا ونقص المناعة المكتسبة "الإيدز. "

خفض معدلات الانحراف والتطرف.

رفع مستوى ثقافة الحوار حيث يعتبر التعليم العامل الأهم في ذلك ، يليه عامل التربية الأسرية فالإعلام، ثم اللقاءات والأنشطة الثقافية.

تحسين وضع التنمية لبشرية لمصر فى تقرير برنامج الأمم المتحدة الانمائى للتنمية البشرية.

زيادة معدلات التنمية وغير ذلك من الآثار التي توضح مدى أهمية التعليم والتعلم سواء بالنسبة للفرد أو المجتمع.

المحور الثالث : النظام التعليمى المصرى

يعتبر النظام التعليمي المصري نظاماً مركزياً يخضع لسيطرة الحكومة المركزية في القاهرة ، و ينقسم إلى عدة مراحل ، وهى:

التعليم الأساسي ويشمل مرحلة التعليم الابتدائية مرحلة التعليم الإعدادية.

التعليم الثانوي.

التعليم ما بعد الثانوي.

التعليم الأساسى: يجبر القانون المصري الأطفال على أخذ واجتياز التعليم الابتدائي والأعدادى وينتظم غالبية الأطفال بالحضور إلى هذه المدارس ماعدا المتسربين من التعليم ، وتهدف هذه المرحلة إلى إعطاء حد أدنى للأطفال من التعليم ، وتقسم المدارس الحكومية عموماً إلى نوعين من المدارس: -

مدارس تدرس عبر اللغة العربية : تدرس مناهج التعليم الحكومية عبر استخدام اللغة العربية.

مدارس تجريبية : تقدم مناهج التعليم الحكومية عبر اللغة الأنجليزية بالإضافة إلى تدريس اللغة الفرنسية.

وأما المدارس الخاصة فتقسم عموماً إلى ثلاثة أنواع:

مدارس عادية : تدرس مناهج مشابهة للمناهج الحكومية لكن بالعادة ماتهتم بالطالب أكثر من المدارس الحكومية نظراً للدعم المالي الموجود.

مدارس لغوية : تدرس مناهج مشابهة للمناهج الحكومية لكن باللغة الإنجليزية بالإضافة إلى تدريس اللغتين الفرنسية و الألمانية.

مدارس دينية : تستمد هذه المدارس الدعم من بعض لجامعات الدينية مثل جماعة الأخوان المسلمون وعاد ما تكون في الجزء الغربي من الدلتا ، وتختلف المناهج المقدمة في هذه المدارس عما يقدم في المدارس الأزهرية المدعومة من الحكومة.

التعليم الثانوي : يقسم التعليم الثانوي إلى قسمين وهما (العام، والفنى: (

التعليم الثانوي العام :يعود إنشاء نظام التعليم الحديث إلى أوائل القرن الماضي على يد الإرساليات الإيطالية والفرنسية ، ومدة التعليم الثانوي العام ثلاث سنوات دراسية ، في السنة الأولى (الصف الأول الثانوي) يدرس الطالب المواد العلمية و الأدبية، وهذه المواد هى : اللغة العربية، اللغة الإنجليزية، لغة أجنبية ثانية (ألمانية، أو فرنسية، أو إيطالية، أو أسبانية) حسب المحافظة التي يتعلم فيها الطالب، و المواد العلمية (الكيمياء، الأحياء، والفيزياء)، و الجغرافيا

و التاريخ و الفلسفة ، وفي آخر تعديل على هذا النظام تقسم المدرسة إلى مجموعتين من الفصول، تدرس المجموعة الأولى الكيمياء و الأحياء و التاريخ، بينما تدرس المجموعة الثانية الفيزياء و الفلسفة و الجغرافيا ثم تتبادل المجموعتان الأدوار في النصف الدراسي الثاني ، وأما السنة الثانية و الثالثة من مرحلة التعليم الثانوي فيسميان الثانوية العامة، تبعاً لدرجات الطالب يدخل قسم من ثلاث أقسام : إما علمي رياضة، أو علمي علوم، أو أدبي ، وكل قسم من هذه الأقسام يركز على مجموعة محددة من المواد الدراسية ففي السنة الثانية يستكمل الطالب دراسته للغة الأجنبية الثانية، وتتوقف هذه الدراسة في السنة الثالثة ،

ويُجمع مجموع الطالب في السنتين ، ويحدد هذا المجموع الجامعة التي يدخلها الطالب ، ونظراً لما يسببه التعليم من ضغوط نفسية ومالية على أهالي الطلاب، تعتبر إعادة هيكلة النظام التعليمي في مصر في أجندة وزارة التعليم المصرية ، حيث أن هناك خطط ومنظومة جديدة للتعليم في مصر وهي على المراحل الأخيرة من الأعداد والاقرار ، و يقتبس هذا النظام التعليمي الجديد الكثير مما هو موجود في نظم تعليم الدبلومة الأمريكية.

التعليم الثانوي الفني : يقدم هذا النوع من التعليم على برامج تأخذ ثلاث أو خمس سنوات. و يتضمن الحقول الآتية : الصناعية ، التجارية و الزراعية.

التعليم في مرحلة مابعد الثانوية : يوجد في مصر نوعين من الجامعات للتعليم العالي وهي إما جامعات خاصة أو جامعات عامة ، ويعتبر التعليم العالي العام في مصر مجاناً ماعدا دفع مبلغ معين للتسجيل ، وعلى الناحية الأخرى فإن الجامعات والمعاهد الخاصة المصرية مكلفة للغاية مقارنة بدخل الفرد في مصر ، ومن أهم الجامعات المصرية الحكومية : جامعة القاهرة ويقدر عدد طلابها بـ 100.000 طالب ، جامعة الإسكندرية ، جامعة الأزهر والتى تعتبر من أقدم الجامعات على وجه الكرة الأرضية ويقدر عمرها بـ 1000 عام ، ومن أشهر الجامعات

المصرية الخاصة : الجامعة الأمريكية بالقاهرة ، الأكاديمية العربية للعلوم والتكنولوجيا والنقل البحري ، وجامعة مصر الدولية.

هذا بالنسبة للنظام التعليم التابع لوزارة التربية والتعليم ، وأما نظام التعليم في الأزهر فإنه يدار عبر المجلس الأعلى لمعاهد الأزهر ، وهو مستقل بذاته عن وزارة التعليم المصرية ، و يُراقب

عن طريق رئيس الوزراء المصري ، وتسمى مدراس الأزهر عادة ب"المعاهد" وتتضمن المراحل الآتية : الإبتدائية ، الإعدادية و الثانوية ، وفي هذه المعاهد تدرس الحقول الغير دينية إلى درجة معينة لكن ليست كما هي مكثفة في التعليم الحكومي ، وجميع الطلاب في هذه المعاهد مسلمون و يفصل ما بين الطلاب والطالبات في المراحل الدراسية الإعدادية والثانوية الأزهرية ، وتنتشر المعاهد الأزهرية في جميع أنحاء مصر و خاصة في الآرياف والقرى ، وكما يستطيع الطالب مكمل المرحلة الثانوية الأزهرية إكمال التعليم الجامعي في جامعة الأزهر.

الفصل الثانى :-

أزمة التعليم الحكومى والخاص فى مصر فى ظل الزياده المرتفعة للسكان.

لا أكون مُغاليا إذا ما قلت إن التعليم فى مصر سواء الحكومى أو الخاص يمر بأزمة طاحنة تتطلب حلولًا مناسبة، وهناك مشاكل معلقة نعرفها جميعًا وليس فى يد أولياء الأمور حلها، وإنما الحلول جميعها تكمُن فى يد الدولة. فالتعليم الحكومى يعانى من تكدس الفصول وكثافة الأعداد الموجودة فى الفصول بما يصعب معه على التلميذ استيعاب الدرس، وهذه المشكلة ستظل موجودة إن لم يتم، وبشكل عاجل، بناء مدارس تستوعب الأعداد الكبيرة من التلاميذ الذين يلتحقون بالمدارس منذ سنوات الحضانة حتى الثانوية العامة .

ومن ناحية أخرى، يعانى المدرسون من انخفاض الرواتب مما يجعلهم يلجأون إلى الدروس الخصوصية رغم حظرها، وذلك من أجل زيادة دخولهم مع ارتفاع الأسعار وضعف الرواتب، وهناك دول مثل اليابان سبقتنا فى إدراك أهمية المعلم بالنسبة للعملية التعليمية، ومن الضرورى أن نلتفت إلى تجربتها، لأنها تستحق الاهتمام، حيث إنه لا بد للمعلم من أن يحظى براتب مناسب وباحترام من المجتمع ما دام يؤدى رسالته على خير وجه، وهى رسالة مهمة لأنه حجر الأساس فى تقدم أى دولة.

ولا بد أن تتيح له الدولة هذين العنصرين «الراتب والاحترام» حتى يتمكن من أداء مسئوليته فى تعليم التلاميذ بشكل سليم وتنشئة الأجيال الجديدة بإخلاص واجتهاد، وبما يمكن التلميذ من التفوق فى الدراسة التى تعتبر اللبنة الأولى فى بناء جيل جديد من التلاميذ المتفوقين، فاليابان على سبيل المثال تعتبر أن التعليم هو أساس تقدم الدول، وحينما سئل ذات يوم إمبراطور اليابان عن أسباب تقدم دولته فى هذا الوقت القصير، فأجاب»:بدأنا من حيث انتهى الآخرون، وتعلمنا من أخطائهم، ومنحنا المعلم حصانة الدبلوماسى وراتب الوزير»، وهذا الرد المختصر لخص سبب تقدم اليابان فى وقت قصير، فهى دولة اقتصادية من الدرجة الممتازة، لكنها لم تصل إلى ما وصلت إليه لمجرد توافر رءوس الأموال والأسواق، بل لأنها أدركت- بعد ما أصابها من ويلات الحروب وتبعاتها- أن السبيل الوحيد للنهوض بالبلاد هو التعليم، وأن المعلم هو حجر الزاوية للمنظومة التعليمية، ولهذا سنجد أن المعلم فى اليابان يحظى باحترام وإجلال من كل فئات المجتمع، وأن له مكانة اجتماعية متميزة لدى الأسرة اليابانية.

وفى تصريح مهم لها لخصت مؤخرًا د. يوهانسن عيد، رئيسة هيئة ضمان جودة التعليم، أزمة العملية التعليمية فى مصر، مؤكدة أن «أكبر عقبة تواجهها العملية

التعليمية فى بلدنا هى كثافة الفصول»، هكذا لخصت أزمة التعليم فى مصر، وأضيف إليها أنها باختصار أزمة لها عدة أسباب أساسية، أولها كثافة الفصول وثانيها ضعف رواتب المعلمين وثالثها نقص عدد المدارس بالنسبة للزيادة السكانية المطردة فى السنوات الأخيرة، وهناك أيضًا مشكلة خطيرة ذات نوعية خاصة وأقصد بها التشدد الفكرى الذى يوجد فى مدارس فى بلدنا يسيطر عليها أصحاب الفكر المتشدد الذين يروجون لفكرهم المتشدد والمتطرف لدى التلاميذ منذ صغرهم، مما يشكل خطورة تتمثل فى تخريج أجيال يسيطر على عقلها التطرف والتشدد مما يقف حجر عثرة أمام بناء دولة متقدمة ومستنيرة، وهى إشكالية أيضًا لا بد أن تنتبه لها الدولة بما يتناسب مع مواد الدستور المصرى ومع متطلبات التقدم والتنوير قبل فوات الأوان.

والمفارقة هنا تكمن فى أن المدارس الحكومية حتى السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضى كان يرتادها كل فئات المجتمع، وتخرجت فيها شخصيات تقلدت مناصب رفيعة وعليا فى بلدنا، والمدارس الخاصة للغات كانت مصاريفها فى متناول الأسرة المتوسطة، ولم يكن التعليم يشكل أزمة لأولياء الأمور بالنسبة لاختيار المدرسة المناسبة للأبناء، فلم يكن التعليم الخاص أو الحكومى يشكل أزمة مادية أو يواجه فيه أولياء الأمور عقبات فى إلحاق الأبناء به أو يعانى من كثافة الفصول غير الآدمية فى بعض الأحوال أو أى من العيوب والسلبيات التى نراها حاليًا، بالإضافة إلى هذا فلا تزال أزمة الثانوية العامة تشكل معاناة كبيرة لكل أسرة لديها تلميذ بها.

وإذا ما انتقلت إلى أزمة المدارس الخاصة ومدارس اللغات الدولية فإنها فى حاجة إلى التفات من الدولة، حيث يجد أولياء الأمور أنفسهم أمام معضلة مادية ليس لها حل سوى تدخل الدولة بشكل حازم، فهناك مغالاة غير طبيعية فى مصاريف الدراسة بحيث تتجاوز إمكانيات الأسرة المصرية التى تريد تعليمًا خاصًا أو تعليم أبنائها فى

مدارس اللغات، أو المدارس الدولية، فقد وصلت الأرقام خلال هذا العام إلى أرقام فلكية، رغم وجود فيروس كورونا وحتمية بقاء التلاميذ والمتابعة للدروس فى البيوت «أون لاين» خوفًا من إصابة التلاميذ بالفيروس القاتل، وهناك مدارس تزيد مصاريفها بشكل منتظم، حيث التلميذ فى أولى ابتدائى مثلًا يدفع فوق الـ١٠٠ ألف جنيه، ومدارس يدفع فيها الآباء ٢٥٠ ألف جنيه فى السنة، وكل ذلك يحدث ويتطلب تدخلًا لوزير التعليم، لتخفيف الرسوم المغالى فيها وغير المنصفة، وعدم ترك فوضى المصاريف بهذا الشكل الفلكى.

إننا الآن أمام عقبات صعبة تواجه التعليم فى مصر، وإذا ما استمر الحال على ما هو عليه فإننا سنواجه ما هو أسوأ مع الزيادة السكانية المطردة، حيث سيتعذر إيجاد مكان لكل تلميذ جديد خلال السنوات المقبلة، نظرًا لتكدس الفصول فى المدارس الحكومية إلى درجة غير مقبولة، وتسىء للعملية التعليمية فى بلدنا وتعوق التقدم المأمول لبلدنا، ومن ناحية أخرى فإن الأهالى الذين يبحثون عن تعليم أفضل من خلال التعليم الخاص أو المدارس الدولية أو مدارس اللغات فإنهم يجدون أنفسهم منذ الآن أمام مصاريف لا يستطيعون دفعها وغير منصفة، لأنها تكون وفقًا لأهواء أصحاب هذه المدارس، لهذا فإننى آمل أن تجد الدولة حلولًا لمشاكل التعليم الحكومى، والخاص فى بلدنا حتى يمكننا أن نتقدم بالتعليم، وأن نتمكن من بناء دولة متقدمة ومستنيرة ولن يتم لنا هذا وهذا حال التعليم فى بلدنا.

الفصل الثالث:-

كيف يمكن النهوض بالتعليم في مصر في ظل تزايد أعداد السكان؟

صعوبات يمر بها قطاع التعليم في مصر وتحديات ربما تكون السبب وراء إعلان المسؤولين المصريين اختيار 2019 كعام للتعليم في البلاد، في مسعى إلى إحداث نقلة نوعية في جودة التعليم.

وكانت مؤشرات المنتدى الاقتصادي العالمي، لعام 2017، قد وضعت مصر في مرتبة متأخرة فيما يتعلق بجودة التعليم الأساسي والعالي، مرتبة أرجعها البعض إلى عدم وضع الحكومات المصرية المتتالية التعليم على سلم أولوياتها لعقود من الزمن.

وفي محاولة لأحداث نقلة نوعية في مجال التعليم، أطلقت وزارة التربية والتعليم المصرية، منذ نحو ثلاثة أشهر، نظام تقييم جديد، تسعى الوزارة من خلاله إلى تغيير أسلوب تقييم الطالب واعتماد وسائل الفهم بدلا من التلقين والحفظ.

ويتبع نظام التعليم الجديد أسلوب الكتاب المفتوح، أي دخول الطالب إلى الامتحان وبرفقته الكتاب الدراسي، والهدف من الاختبار قياس قدرة الطالب على استيعاب وفهم المعلومات وإيجاد حلول بديلة.

وتؤكد الوزارة أن النمط الجديد يعيد صياغة ثقافة التعليم ومفهومه، وسينهي الاعتماد على الدروس الخصوصية والكتب الخارجية.

وتعمل وزارة التعليم على إنجاز مناهج دراسية تقول إنها أعدت بنسبة 95 في المئة بأيد وعقول مصرية، وبتمويل مصري خالص من الموازنة العامة.

لكن مشكلات التعليم في مصر لا تقتصر على المناهج، إذ تعاني المنشآت التعليمية من نقص واضح في أعدادها مما يؤدي إلى تكدس كبير في أعداد الطلاب داخل الفصول الدراسية. ويوجد في مصر نحو 60 ألف مدرسة حكومية، لكن العدد لا يتناسب مطلقا مع أعداد الطلاب. وتُرجع وزارة التعليم المصرية نقص المنشآت إلى عجز في الإمكانيات المالية.

وفيما يتعلق براتب المعلم وتكوينه، يشتكي الكثير من المعلمين من عدم تناسب رواتبهم مع ارتفاع الأسعار ومتطلبات المعيشة، وعدم وجود دورات تدريبية كافية لصقل مهاراتهم.

وتُقر وزارة التربية والتعليم بجدية المشكلات وبأنها تعمل على إعداد دورات تدريبة لصقل مهارات المعلم. أما بالنسبة للأجور، فرغم إقرار وزير التربية والتعليم المصري بعدم تناسب الرواتب مع قيمة المعلم، إلا أنه يشير إلى عدم وجود موارد مالية تسمح للوزارة بزيادة الرواتب.

وبالنسبة للتعليم الفني، يعاني هذا النوع المتخصص من التعليم من إشكاليات، تتمحور بالأساس حول عدم تناسب المناهج التي يدرسها الطالب مع احتياجات سوق العمل. إذ أن كثيرين من خريجي التعليم الفني في مصر يجدون أن المناهج التي درسوها لعدة سنوات لا تؤهلهم للحصول على فرصة عمل. كما يعاني خريجو هذا التعليم من نظرة مجتمعية يغلب عليها الطابع السلبي .

الفصل الرابع:-

مشاكل التعليم فى مصر فى ظل الزياده السكانية .. وكيف يبدو المستقبل ؟

يعانى النظام التعليمى المصرى بكل عناصره وبكل مستوياته منذ أمد بعيد من العديد من المشاكل والتحديات ، والتى تمثل عائقاً حقيقياً أمام العملية التعليمية وتطورها وبالتالى التحديث والتنمية الشاملة ، ومشاكل التعليم فى مصر هى مشاكل بالغة الخطورة نظراً لكونها متعددة الجوانب والوجوه ؛ فهى تلازم المحاور الأربعة السابقة للعملية التعليمية؛ وذلك كما يلى:

أولاً : بالنسبة للمدرس:

المدرس غير مؤهل تعليمياً و تربوياً بالشكل الصحيح.

العائد المادى الذى يحصل عليه المدرس قليل جداً ولا يكفى لكفالة حياة كريمة للمدرس ، مما يجعل المدرس يستشعر الحرج ، و يقلل من قيمة نفسه عندما يطلب من الطلبة فى الفصل أن يعيطهم دروساً خصوصية.

ثانياً : بالنسبة للطالب:

فقدان الطالب الثقة فى قيمة التعليم وخوفه على مستقبله.

عجز الطالب عن إخراج ما لديه من مواهب و قدرات خلاقة قد لا تكون موجودة فى غيره ، و قد تكون نادرة جداً ، وذلك خوفاً من مقابلة تلك المواهب بالسخرية أو الاستهزاء أو حتى العقاب.

ثالثاً : بالنسبة للمدرسة:

ضعف الإمكانيات والوسائل العلمية المتوفرة فى المدرسة نتيجة ضعف الدعم والتمويل المتاح للمدارس.

روح الكآبة و الجدية التى تضفى آثآرها على المدرسة ، مما يقلل حافزية لطلاب للذهاب إليها.

التكدس الطلابى الكبير داخل الفصول ، إذا يحتوى الفصل الواحد على خمسين تلميذ فأكثر.

رابعاً : بالنسبة للمناهج:

الإعتماد على الحفظ و التلقين فقط ، حتى فى المواد العلمية الإحصاء و الرياضيات و مسائل الفيزياء.

الحشو فى المناهج دون التركيز على نقاط معينة.

إعتماد المناهج على الجانب النظرى فقط ، وليس الجانب العملى.

عدم ملائمة المناهج للتطور العلمى المستمر فالمناهج قديمة و ليس هناك أى تحديث للكتب التى ندرسها من حيث الكيف وإن كان هناك بعض التحديث الشكلى.

الفجوة الواضحة بين محتويات المناهج ومتطلبات سوق العمل.

تقييم دور الدولة فى إصلاح وعلاج مشاكل التعليم.

تعتبر قضية التعليم في مصر واحدة من أكثر القضايا المجتمعية المثيرة للجدل نظراً لأنعكاساتها الاجتماعية، ولذا كان التعليم هو حجر الزاوية في برنامج التحديث والتطوير الذى تتبناه الدولة المصرية، بحكم دوره المحوري في بناء الإنسان المصري وتطوير قدراته الذاتية وخبراته العلمية والعملية ، ولذلك يحتل التعليم مرتبة متقدمة في سلم أولويات الخطط التنموية للحكومة المصرية.

وعلى الرغم من التوجه الإيجابي العام للسياسات التعليمية خلال العقد الماضي والجهود التي بذلت في سبيل تنفيذ هذه السياسات على أرض الواقع، والآثار الإيجابية التي تحققت، فإن النتائج قد جاءت دون المستوى المأمول بقدر كبير وإن لم تخالف توقعات الكثيرين ، ذلك أنه باستثناء الاقتراب من تحقيق هدف الاستيعاب الكامل للأطفال في مرحلة الإلزام.

كما إن أهداف السياسة العامة للتعليم والمتعلقة بضمان الاستمرار في التعليم حتى نهاية مرحلة التعليم الأساسي وإكساب المهارات الأساسية المفترضة في مرحلة الإلزام والمرحلة الثانوية التالية لها لم يتحقق بعد على الرغم من مرور اثني عشر عاماً على انطلاق عملية الإصلاح التعليمي ، ويُضاف إلى ذلك الانتشار المرضي

لظاهرة الدروس الخصوصية في كافة مراحل التعليم وبين جميع الطبقات الاجتماعية في الحضر والريف.

مستقبل التعليم فى مصر

تعدد السيناريوهات المقدمة عن مستقبل التعليم فى مصر ، إلا أنه يمكن حصر تلك السيناريوهات فى سيناريوهين رئيسيين ، وهما:

السيناريو الأول : السيناريو المتفائل:

ويذهب أصحاب هذا التوجه إلى أن التعليم فى مصر سوف يشهد نهضة شاملة خلال العقدين المقبلين ، وأن الإصلاحات التى تقوم بها الحكومات لمصرية المتعاقبة ستؤدى فى النهاية إلى تحسين أحوال التعليم.

السيناريو الثانى : السيناريو المتشائم:

ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التعليم فى مصر سوف يشهد انتكاسة ونكبة كبيرة فى المستقبل ، وأن الإصلاحات التى تقوم بها الحكومات لمصرية المتعاقبة ستؤدى فى النهاية إلى تدمير التعليم المصرى .

المراجع والملاحق:-

معهد التخطيط القومي
INSTITUTE OF NATIONAL PLANNING
INP
EGYPT
1960

.